الخلفية التاريخية والقانونية لاتفاق "الطائف" وعلاقة ذلك بأوضاع الشرق الأوسط

إدريس الضحّاك

اخترت هذا الموضوع لما له من علاقة بما يجري بمنطقة الشرق الأوسط في هذه الفترة الأخيرة حيث أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً يحمل 1559م يطالب بمقتضاه الجمهورية العربية السورية بسحب قواتها العسكرية والمخابراتية من لبنان. كما طالبت المعارضة اللبنانية بذلك وعبّرت بمختلف الوسائل ومنها المظاهرات المتعددة عن ضرورة ممارسة اللبنانيين لاستقلالهم معتبرة سنة 2005 سنة استقلال. والغريب في الأمر أن كل اللبنانيين، معارضة وحكماً وموالين يطالبون بتطبيق اتفاق الطائف، مع أن مواقفهم غير متجانسة إن لم نقل متعارضة. فهل أن اتفاق الطائف يحقّق هذا الإجماع ؟ وكيف ؟ أم أن كلا منهم يفسّر الاتفاق على طريقته الخاصة تفسيراً قد يتعارض مع تفسير الآخرين ؟ لذلك ارتأيت أن ألقي الأضواء على هذا الاتفاق وأسباب وجوده وخلفياته التاريخية والقانونية وعلاقته بأوضاع الشرق الأوسط والنزاع العربي الإسرائيلي.

يقول بعض المؤرخين إن مملكة سوريا أسسها سلجوقوس أحد قواد الإسكندر الكبير وعاصمتها أنطاكية، وأنها في العهد اليوناني والروماني كانت تسمى المقاطعة السورية وعند العرب بلاد الشام، الواقعة على يسار مكة للدلالة على الهلال القائم على الطرف الشمالي لشبه الجزيرة مقابل اليمن أو بلاد اليمن، وقد أهّلها موقعها الجغرافي لتلعب دوراً حضارياً مميّزاً، فقد سلكت طرقها شعوب وجيوش، فطريق صور وأنطاكية سلكه فينيقيون أشوريون وإغريق وفرس ورومان والصليبيون والمسلمون والغربيون المعاصرون، وقوافل للتجارة يصل تعدادها 4000 جمل تحمل سلع آسيا نحو أوروبا من بغداد إلى دمشق ومنها إلى البحر الأبيض المتوسط. وقد كتب السيد كير القنصل الفرنسي ببيروت في بداية القرن التاسع عشر أنه بالإضافة إلى تلك القوافل كانت هناك أخرى تتجه إلى مكّة تتراوح ما بين خمسة عشر ألف وعشرين ألف جمل سلكت طرقها شعوب صنعت التاريخ وأقيمت فيها المعالم والمقامات المقدسة، وتميّزت عالمياً كطريق للتجارة، طرق عبّدها وسكن فيها إنسان ما قبل التاريخ، ولذلك كتب السفير البريطاني في إسطانبول (هنري بولوي) سنة 1860 : إن سوريا كانت تعتبر لدى أولئك الذين بنوا إمبراطوريتهم في الشرق المرتكز الخاص الذي يبنون عليه أي تخطيط عنيد للفتوحات الشرقية، فهي في الواقع حلقة اتصال بين إفــريقيا من جهة وآسيا من جهة أخرى. كما كتب السيد (ارنست جاف) الكاتب الألماني في مجالات السياسة الألمانية بتاريخ 22 دجنبر 1916 : إن الحرب تأتي من الشرق، وستندلع من الشرق وستحسم في الشرق. إذا أرادت بريطانيا أن تحافظ على الشرق، كما كتب الكولونيل تشرشيل وهو قنصل سابق في لبنان في منتصف القرن التاسع عشر، فعليها أن تدخل بشكل أو بآخر في نطاق نفوذها سوريا ومصر. أهمية سوريا تأتي من أهمية الخليج، فقبل القرن

الخامس عشر أي قبل اكتشاف رأس الرجاء الصالح على الطريق البحري، كان هذا الأخير الممر الطبيعي والرئيسي للتجارة مع الشرق والهند وسيلان وبورما وغيرها من بلاد آسيا، ومنه وعبر سوريا بالبحر الأبيض المتوسط وأوروبا عند فتح قناة السويس سنة 1869 التي اختصرت المسافة بأربعة آلاف وخمسمائة ميلا، ففقدت هذه الطريق الأهمية لكن منطقة الخليج ومعها سوريا عادت لتحظى بأهمية قصوى باكتشاف مادّة حيوية ألا وهي النفط، فتغيرت الخريطة الاقتصادية من العالم ومنها الخريطة الإستراتيجية وأدخلت سوريا ولبنان ومعهما دول الخليج في إطار الإستراتيجية الدولية العالمية خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، وقد استولى الحكم العثماني على سوريا سنة 1517 وقبلها استولى على لبنان الجبل سنة 1516. طبعاً في هذا الوقت كان لبنان الجبل مكونا من ساكنة الدروز والموارنة، لكن أغلب الساكنة في ذلك الوقت هم الدروز. اتحد في جنوب لبنان المسيحيون والدروز بفضل الأمير الدرزي (منجي الدين المعني الثاني) الذي نشأ في أحضان أسرة مارونية بكسروان، حكم جبل لبنان موحدا من سنة 1592 إلى سنة 1635، ومارس نفوذه في بلاد النُّصَيْرية أو النصيريين حتى تدمر في الشرق ومازال حصنه موجوداً بها. ابتداء من سنة 1697 أصبح أمير الجبل ينتخب من طرف مجلس الأعيان، حدثت اضطرابات في تلك الفترة بين الدروز والموارنة أدت إلى إنزال جيش نابليون الثالث سنة 1860، وتأسيس نظام المتصرفية، أي الحكم الذاتي. طبعاً لنفهم ما معنى المتصرفية أود أن أشير إلى أن التنظيم في الإمبراطورية العثمانية كان بالشكل التالي : مجموعة القرى تمثل الناحية يديرها مدير مجموعة الناحية، مجموعة من النواحي تكوّن القضاء يديره قائمقام، وقضاءان فأكثر يكونان سنجقاً أو لواء يديره متصرّف، الكل يكون ولاية يديرها والي أو باشا، إذن أصبح لبنان الجبل حين حصلت على الحكم

الذاتي ولاية، ولم يكن يشمل جبل لبنان بيروت والبقاع وأصبح جبل لبنان كله تحت حكم مسيحي يقترحه الباب العالي وتوافق عليه مجموعة الدول المعنية، في ذات الوقت كانت ولاية الغزالي في الشام تمتد إلى القدس وغزة وصفد والكركوك والكرك وسوريا الحالية وأنطاكية والإسكندرونة ولبنان. بعد حرب جبل لبنان رجعت لتفصل جبل لبنان عن سوريا أي عن ولاية الشام سنة 1860. استقلال جبل لبنان عن سوريا الذي كان ناتجاً عن حرب بين الدروز والموارنة وعن ضغط قوي لخمس دول التي هي بريطانيا وروسيا وفرنسا وبروسيا والنمسا حيث رفع سفراؤها في نفس السنة 1860 بروتوكولا للباب العالي يلتمسون فيه فصل جبل لبنان عن سوريا ويديره متصرف مسيحي ماروني، وأرفق الطلب ببروتوكول تشريعي ينظم جبل لبنان سمي آنذاك بـــ (règlement organique) صدر في 9 يونيو 1861، عُدِّل ذلك النظام في مرحلتين : شتنبر 1864 و28 يوليوز 1868. كما أن سورية سقطت في الإمبراطورية العثمانية نتيجة تحالفها مع إيران في وقتها، إذ تحالفت مع السلطان الصفدي شاه إسماعيل سنة 1514 وقطعت علاقتها الدبلوماسية مع الإمبراطورية العثمانية، وبذلك قام السلطان سليم بمهاجمة جيش المماليك بسوريا بقيادة السلطان قنصو الغوري بسهل مرج دابق شمال حلب فانهزم وتمكنت الإمبراطورية من سوريا سنة 1517 وظلت بها مدة أربعة قرون، لكنها في أيام الاحتلال التركي كانت تحظى بعناية خاصة فازدهرت التجارة فيها بصفة أساسية.

وفي سنة 1887 فصلت القدس أيضا عن ولاية الشام، كما أسست سنة 1888 ولاية جديدة هي ولاية بيروت التي كانت تضم اللاذقية وطرابلس وعكة ونابلس، طبعا اللاذقية الآن في سوريا، طرابلس في لبنان، عكة ونابلس في فلسطين، لكن هذا لا يعني أنها انفصلت عن سوريا، إذ ظلت سوريا بعد

ذلك مجزأة إلى ثلاث ولايات : ولاية حلب وولاية الشام وولاية بيروت، إلى سنجنفين مستقلين : لبنان الجبل والقدس. فالطائفة المارونية تنسب إلى ناسك يدعى مارون من جبال الأدانوس بسوريا توفي سنة 1423 ودفن بين حمص وأطانيا في سوريا، لكن أتباعه، الذين وصلوا فقط في الدير المسمى مارمارون إلى 8000 راهب ناهيك عن الأتباع خارج الدير، نزحوا عن سوريا نحو لبنان في القرن الثاني والسبب هو نزاعات دينية، وأصبحت سوريا بعد ذلك تتجزأ نتيجة هذه العوامل، فقامت أول محاولة للمطالبة باستقلال الشام قادها أحمد الصلح من لبنان، وكان يقصد بالشام آنذاك سوريا الحالية والأردن التي لم تكن موجودة وفلسطين ولبنان، وكان ذلك أثناء الحرب العثمانية الروسية سنة 1877، كل هذا طبعاً قبل أن يظهر النفط، لكن بمجرد ما بدأت بشائر وجود نفط في المنطقة حتى أصبح الاهتمام بالمنطقة ككل وبسوريا ولبنان بصفة خاصة يتزايد لدى الدول الغربية وبالخصوص لدى بريطانيا. فلقد كان أول تنقيب على النفط في إيران سنة 1901، وظهر النفط بشكل تجاري سنة 1908 بمدينة مسجد سيدنا سليمان جنوب إيران، وبعد ذلك بدأت الشركات البريطانية تتعاقد مع دول المنطقة، وهكذا وقعت اتفاقية مع الكويت سنة 1913 في نفس السنة التي وقعت فيها اتفاقية مع الكويت طالبت باستقلال الكويت عن الدولة العثمانية، ومع البحرين سنة 1914 وعمان سنة 1920. ثم ظهر البترول بشكل تجاري بالتتابع في البحرين سنة 1932 وفي الكويت سنة 1936 وفي السعودية سنة 1939، غير أن الحرب العالمية الثانية حالت دون استغلاله بالشكل الأمثل، وتبين في عملية الاستكشاف أن المنطقة تختزن 62 % من المخزون العالمي، إذ أن المخزون العالمي يقدر بمائة مليار طن، تختزن المنطقة 62 مليار طن منها. وطبعاً فإن دول العالم تحتاج لنفط المنطقة، الولايات المتحدة تحتاج إلى 40 % من احتياجاتها

من الخليج بعد أن عوّضت السعودية ڤنزويلا، والقارة الأمريكية ككل بما فيها الولايات المتحدة تحتاج إلى 30 % وأوروبا باستثناء النرويج وبريطانيا اللذين لهما اكتفاء ذاتي تستورد 80 % من حاجياتها 50 % منه من الخليج، واليابان تعتمد بصفة كلية على بترول الخليج، بمعنى أنه من يستولي على المنطقة يخنق اقتصاديات هذه الدول، أو على الأقل يستعمل النفط كوسيلة للضغط عليها. ويعتبر أكبر بئر بترولي في العالم حالياً يوجد في سوريا الذي اكتشف سنة 1948 ويغطي مساحة 5000 كيلو متر مربع وبه احتياطي مائة مليار برميل، كما أن إنتاجه يصل إلى مليار ونصف سنويا، يأتي بعده في الأهمية بئر برقان الواقع في الكويت والذي به احتياطي يقدر بخمس وستين مليار برميل، بمعنى أن البئرين معاً يكونان 10 % من الرصيد العالمي من البترول. ثم تأتي فيما بعد الإمارات التي بها 64 من الحقول بينها حقل ساكو يحتوي على 22 مليار برميل وتأتي سوريا وقطر وعمان في مرحلة أدنى. ويرجع اكتشاف النفط إلى مهندس نيوزيلاندي اسمه (فرانك هولمز) وقد كان مشاركاً في الحرب العالمية الأولى سنة 1914 — 1918 ضمن الجيش البريطاني في العراق وقرأ في كتب عراقية قديمة أن العراق بلاد النار التي تنبعث من تحت الأرض كما قرأ في كتب أخرى أن بلاد العراق هي بلاد المادّة السوداء التي تطلق لهباً باحتراقها، فجال العراق واكتشف أن هذه المادة التي تكلمت عنها الكتب ماهي إلا النفط، ولذلك غادر الجيش وأسّس مع مجموعة من الأشخاص شركة صغيرة سنة 1920 سمّاها (إستيرن جنرال سنديك) فأصبح لهذه الشركة بعد ذلك شأن كبير. ودخلت على الخط عند ذلك الشركات البريطانية، وقامت بريطانيا بتسوية الحدود حتى لا يكون هناك نزاع بين الشركات سنة 1922 بين كل من السعودية والكويت والعراق، فدخلت على الخط من جديد فرنسا مطالبة بحقّها في نفط المنطقة وعُقد مؤتمر بريطاني

فرنسي في 24 أفريل سنة 1920 لتقسيم حصص البترول في المنطقة بسان ريمو في إيطاليا، فوصل الخبر إلى أمريكا وقامت هي بدورها بالاعتراض على نتائج المؤتمر وتنازلت الدولتان لأمريكا من خلال شركة (ستاندار نيو جرزي) بـــ 22,75 % من أسهم شركة البترول التركية التي أصبحت فيما بعد شركة بترول العراق.

نتج عن كل ما ذكر اهتمام الدول الثلاث بالمنطقة وإدخالها في صلب الإستراتيجية الدولية، خصوصاً وقد رافق هذه الحركة حركة اقتصادية وعمرانية وحتى إنسانية بواسطة الهجرة، وأصبحت المنطقة تعرف نشاطاً اقتصادياً عالمياً كبيراً، فعلى سبيل المثال فإن عدد البواخر التي تمر عبر مضيق هرمز نحو الخليج تصل إلى باخرة في كل دقيقة ككل، وباخرة في كل 14 دقيقة لناقلات البترول، أي أن ما يمر في مضيق هرمز يعادل 100 باخرة من البترول في اليوم. إذن كان لابدّ من السيطرة على المنطقة ومراقبتها، فالولايات المتحدة تبعد عن المنطقة بـــ 11 ألف كيلومتر وكان من الضروري أن يكون هناك تواجد عملي لها، وهكذا زُرع الكيان الصهيوني بناء على وعد بلفور في 2 نوفمبر 1917 في الكتاب الذي وجّهه بلفور إلى عائلة (روتشلد)، طبعاً هذه العائلة هي التي اشترت لصالح بريطانيا جزءاً من الأسهم لقناة السويس سنة 1889، ومعلوم أن عائلة روتشيلد يهودية موسرة جدّا. من قبل صادقت الولايات المتحدة الأمريكية على الوعد، ومن بعد صادقت عليه إيطاليا وفرنسا سنة 1918، كما دُعّم الشاه ليكون دركي الخليج، بحيث إن النفقات العسكرية ما بين 76 و77 للشاه بلغت 9 مليار ونصف دولار، كما أنه بعد إزاحة الشاه عن السلطة أصبح في إيران ما يقارب مليون عسكري سنة 1981، وكان هناك تواجد عسكري من خلال الأساطيل المختلفة في المنطقة وعلى رأسها أساطيل الولايات المتحدة الأمريكية مع تأجير جزيرة (دييكو غارسيا) بالقرب من المنطقة من طرف الولايات المتحدة وإنشاء

ما سمي بفرق التدخل السريع التي يتراوح عدد أفرادها ما بين 100 ألف و200 ألف، ثم ظهرت مجموعة من الحروب بداية من الحرب على الكيلاني في العراق سنة 1941 ونهاية بالحرب الأخيرة، مروراً بحرب ظفار التي كانت تغطي 65 ألف كيلومتر سنة 1971 من منطقة عمان، والحرب العراقية الإيرانية نتيجة اتفاقية الجزائرية سنة 1975 من أجل تقسيم شطّ العرب، وحرب 1991.

كل هذا أسال لُعاب الدول العظمى من أجل الهيمنة على المنطقة وتقسيمها وتوزيعها، فبدأت المراسلات بين شريف مكة والسيد (ماكماهون) في أيام الدولة العثمانية ابتداء من عام 1915، وكان السيد (ماكماهون) كلما بعث رسالة إلى شريف مكة يعلمه بأنه سيكون هو رئيس المملكة العربية التي ستضم دول المنطقة ورتَّب معه كل الأمور. في ذات الوقت الذي كان يتراسل هو معه كان هناك أيضا قنصلان في بيروت يتفاوضان حول تقسيم المنطقة، القنصل الأول هو (السيد مارك سايس) والقنصل الثاني هو (السيد شارل جورج بيكو)، الأول قنصل بريطانيا والثاني قنصل فرنسا، فإذا كان هناك خطابان حول المنطقة. الأول يوهم شريف مكة انه سيكون ملكا للمنطقة المستقلّة عن العثمانيين ولذلك يخاطبه لإخراج العثمانيين كمحتلين للبلد، والثاني يؤدي إلى تقسيم المنطقة بين قوتين عظيمتين وهما بريطانيا وفرنسا، بحيث ستحصل هذه الأخيرة بمقتضاها على منطقة حرف (أ) وتشمل دمشق وحماه وحلب والموصل والساحل السوري الذي كان يشمل آنذاك إسكندرون واللاذقية وطرابلس لبنان وبيروت وصيدا وصور.

من المراسلات يتبين أن الخطابات التي كانت توجه إلى الملك حسين تدخل في التفاصيل أي المناطق التي ستتبع المملكة الخاضعة له، في حين أنها

كانت خديعة كما رأينا من بعد فوجه ابنه فيصل مع الجيش الإنجليزي إلى دمشق وأعلن خروج العثمانيين، وأدرك فيصل الخديخة التي وقع فيها فوجّه رسالة إلى مؤتمر باريس ووفداً إلى أتاتورك بدون جدوى، فأعن المؤتمر السوري في 7 مارس 1920 استقلال سوريا في ساحة المرجة بدمشق وتنصيب فيصل بن الحسين ملكاً عليها، وكان هناك وفد من جبل لبنان الذي وافق على هذا الاتحاد مع سوريا إلا أن المارونيين في جبل لبنان كانوا يعارضونها ومن ثم تحرك غور الذي كان يترأس القوات الفرنسية لأن المنطقة تدخل في حرف (أ)، أعلن في مجلس الشيوخ البريطاني في 8 مارس 1920 عدم استحقاق استقلال سوريا وعدم اعتبار فلسطين جزءاً منها. ويُحكى أن غور عندما وصل إلى قبر صلاح الدين قال : ها نحن قد عدنا. بعد معركة (مايسلون) سنة 1920 غادر فيصل سوريا وبدأ الانتداب، وبعد شهر واحد بعد بداية الانتداب ضمت فرنسا إلى كل ما كان يسمى بجبل لبنان أجزاء من الولايات السورية هي صيدا وبيروت وطرابلس وصور، المنطقة الشعبية شمال فلسطين والبقاع أي المحافظات الأربع التي كانت تابعة لولاية سوريا ضمَّت إلى لبنان الكبير الذي أصبح بالإضافة إلى لبنان الجبل يشمل هذه المدن، وفي الشمال اقتطعت أجزاء من ولاية حلب لصالح تركيا، وفصلت أنطاكية والإسكندرون لتسلّمه بعد ذلك في إطار صفقته إلى تركيا سنة 1938، وانتقلت بذلك ساحة ما كان يعرف بولاية سوريا من 300 ألف كيلومتر مربّع أيام الحكم العثماني إلى 185 ألف كيلومتر مربع حاليا، تقريباً النصف. وجرت محاولات متعددة لإعادة التوحيد بين سوريا والأجزاء اللبنانية المقتطعة سنة 1928 في جمعية سمّيت جمعية تأسيسية، وسنة 1936 عندما رفضت الكتلة الوطنية توقيع معاهدة إلا إذا انضمت لبنان لسوريا وقامت عائلة الصلح وعائلة كرامي بالمطالبة بذلك في عدّة مناسبات لدرجة أن المفتي السنّي

في طرابلس عبد الحميد كرامي سُجن سنة 1945 من أجل ذلك، وهو المفتي الذي سبق والده أن طالب بنفس الأمر سنة 1937. طبعا من قبل اقتطعت ألسين، وأدانا في تركيا وسُلِّمت إلى تركيا.

ومن المعلوم أن بريطانيا كانت آنذاك في حرب مع الإمبراطورية العثمانية سنة 1914 وكانت تعتبرها عدوّة كما أنه في بداية عام 1908 بدأ الضعف في جسمها وظهرت حركة تركيا الفتاة. في ذات الوقت الذي كانت تتفاوض فيه بريطانيا من خلال (ماكماهون) بما سمي بالرسائل المشهورة بينه وبين الملك حسين تفاوضت أيضا مع عرب آخرين، حيث التقت بالشيخ مبارك حاكم الكويت الذي تلقى منها ضمانات بان الكويت، وكانت هي أول جزء استقل، بتاريخ 1914 ببقائها إمارة مستقلة تحت حماية بريطانية بشرط أن تساهم في الاستيلاء على البصرة. ووقّعت بريطانيا مع السيد الإدريسي في 6 نوفمبر 1915 اتفاقا بضمان استقلال العسير، وهي التي عليها نزاع بين السعودية واليمن وفيها بترول ووضع الحدود بين البلدين، واعترفت باستقلال آل سعود الذي وقعت معه معاهدة في 21 دجنبر 1915.

هكذا كانت الأرض السورية في منطقة (أ) أي في الاتفاق المعروف بسايس بيكو سنة 1916، حيث كانت تعترف بريطانيا وفرنسا لسوريا بأن ما يعنيه الأرض السورية يشمل حمص وحماه وحلب والموصل العراقية واسكندرون واللاذقية وطرابلس وبيروت وصيدا وصور حتى جبل لبنان، كل هذا كان يضم في اتفاق 1916 الأراضي السورية، لكن كل ذلك جرى به الوعد كما قلت للشريف حسين ومرة جرى به الوعد للتقسيم بين الدولتين. ومن بين ردود الفعل على التقسيم تأسيس الحزب القومي السوري وهو ينادي بأن سوريا قبل

الإسلام كانت دولة، وبالتالي فإن الذي أصبح يسمى الحزب القومي السوري الاجتماعي الذي أسسه آنذاك أنطون سعادة وهو أرثوذكسي لبناني سنة 1932 م بحيث هو نفسه أخذ نظرية هذا الحزب عن بطرس البستاني وهو ماروني وتحول إلى البروتستانية، وكتب نظريته «نفير سوريا» سنة 1860، تلك النظرية التي أيدها الأب اللّمني في مؤلفه عن سوريا سنة 1921، ويرى أنطون سعادة أن الأمة السورية سبقت الفتح الإسلامي ولذلك فإن مفهوم (السورنة) يتميز عن مفهوم العروبة، كما يرى أن الأمة السورية تكوّن الهلال الخصيب بالإضافة إلى قبرص، وقد اتهم سعادة برجوعه إلى الجذور الفنيقية وتشكيكه في عروبة سوريا لذلك تخلّى عنه المثقفون عندما برز التيار القومي سنة 1936، ويعتبر الحزب المذكور حالياً موالياً لسوريا، وكان يضم من بين أعضائه الإخوة آل عبد الله المعروفين في ميدان المقاومة وهم مسيحيون. رئيس الحزب الحالي هو رضوان أبو حيدر، ومنذ ثلاثة أيام صرح للصحف بأن مزارع شبعا هي سورية بالمطلق، وهذا الأمر تصادف مع نفس التصريح الذي أدلى به (كوفي عنان) في نفس الاتجاه لدرجة أنه يُطرح تساؤلٌ وهو لماذا التصريح بذلك الآن ؟ هل يعني ذلك سحب البساط من حزب الله الذي يعتبر نفسه يقاوم من أجل مزارع شبعا اللبنانية.

إذن أدى هذا التقسيم بسوريا في وقتها، رغم الاتفاق الذي حصل، إلى أن اللبنانيين المسلمين والدروز وهم يعتبرون من مجموعة اللبنانيين والشيعة رفضوا الجسم اللبناني أي لبنان الكبير إلى سنة 1943 حيث صدر الميثاق الوطني وبدا استقلال لبنان، لكن مع ذلك ظل البعض لا يعترف حتى بهذا الميثاق، ومن ثم فإن سوريا لم تقم في يوم من الأيام بإقامة علاقات دبلوماسية مع لبنان إلى اليوم، وقد اعتبر وزير الإعلام السوري سنة 1983 حين سأله أحد الصحفيين لماذا لم

تقم سوريا هذه العلاقات الدبلوماسية ؟ أن مثل هذه العلاقات هي إهانة للبنان. في هذا الإطار يتضح في المنطقة أن سوريا المكونة من مجموعة من الطوائف الرسمية وهي 11 طائفة مسيحية و6 طوائف مسلمة وهناك طوائف صغيرة أخرى غير رسمية بمقتضى الميثاق الوطني الذي عُدّل سنة 1960 أقيم برلمان طائفي في لبنان يضم 99 نائباً، الطوائف الصغيرة غير ممثلة فيه، الممثلة هي 11 طائفة فقط على الشكل التالي : 30 عضواً في البرلمان مارونيون و20 عضواً سنيون، 19 عضواً شيعيون، 11 عضواً روم أرثوذكس، و6 أعضاء روم كاثوليك، و4 أرمن أرثوذكس، 6 أعضاء دروز، وعضو أرمني كاثوليكي، وعضو بروتستاني، وعضو من الأقليات. إلى حد الآن ليست هناك تقديرات حقيقية عن سكان لبنان، آخر إحصاء رسمي كان سنة 1932، وبعده لم يقم أي إحصاء، ربما لدوافع سياسية وأمنية، لكن هناك كتاب ألفه السيد پيير روندو حول الطوائف في لبنان سنة 1984 وردت في هذا الكتاب تقديرات ولكن لا يمكن الاعتماد عليها بالقول إن الشيعة يمثلون 24 % والسنة 21 % والدروز 6 %، أي يجمع المسلمين في 51 % والباقي موارنة 23 % والروم الأورثوذكس 12 % والكاثوليك 6 % والأرمن 6 % وسائر الطوائف 2 %، أي يجمع المسيحيين في 49 %، وهو نفسه يقول : إن هذه تخمينات أو تقديرات قد لا تعكس الواقع الحقيقي.

أمام هذه الوضعية وأمام توزيع 43 للسلطة بحيث رئيس الجمهورية ماروني، ورئيس الحكومة سني ورئيس البرلمان شيعي، والسلطة كلها كانت تدور حول رئيس الجمهورية هذا على الساحة ليست له أية قوة، بحيث إن سيادة الطائفة تغلب سيادة الدولة فانفلتت الدولة وأصبحت لبنان بالتالي عبارة عن ماخور أو مركز للجاسوسية العالمية ولشراء الضمائر وللتجسس على المنطقة ككل، ومن

ثَمَّ فإن الانقلابات المتعدّدة التي حدثت في سوريا إن لم نقل جلها فعلى الأقل أغلب الانقلابات كانت تطبخ في البيت اللبناني، وكان إذا نجحت تستولي على الحكم وإذا فشلت تقطع، أحياناً على الأرجل، الجبال لتصل إلى لبنان في بضع ساعات. هكذا اعتبرت سوريا أن أمنها هو من أمن لبنان، وعندما تولى الرئيس حافظ الأسد الحكم سنة 1970 كان من بين اهتماماته هو كيفية المحافظة على أمن سوريا من خلال المحافظة على أمن لبنان. طبعا النتيجة التي كانت في لبنان وتدفّق الأموال عليها وشراء الضمائر سواء من دول أو من أجهزة مختلف الدول أدّت إلى ما عرفناه جميعاً، أي حرب 1975، وإلى دخول القوات السورية إلى لبنان، ولتوقف هذه الحرب أسست اللجنة الثلاثية التي كان المغرب عضواً فيها إلى جانب المملكة العربية السعودية والجزائر ووصلوا في الطائف إلى اتفاق سمي آنذاك باتفاق الطّائف، أقول آنذاك لأنه أصبح فيما بعد يحمل اسم «الميثاق الوطني». فماهي الخلفية القانونية بعد أن استعرضنا الخلفية التاريخية ؟

اتفاق الطائف هو وثيقة اعترف بها المجتمعان العربي والدولي هدفها هو تنظيم السلطة والحكم في لبنان، ولذلك أصبحت فيما بعد تحمل اسم «الميثاق الوطني» بعد أن صادق عليها البرلمان اللبناني، وأصبح لها في الداخل وجود شرعي وإن عارضتها أغلبية الفئة المارونية بالقول بأنها لا تمثل الميثاق الوطني ككل، كما نازعت في شرعية البرلمان الذي أسّس آنذاك. والوثيقة تخطط لمستقبل البلد وللعلاقات السورية اللبنانية بحيث ركّز استقلال لبنان لكنها أيضا ثبّتت العلاقات المميّزة مع سوريا فراجعت هذه الأخيرة طريقة تعاملها مع لبنان، ورغم هذه المراجعة لم تؤسس ولم تفتح سفارة لها بلبنان، ولم تقبل فتح السفارة اللبنانية في دمشق، لكن بدأت تتعامل معها كدولة خلافاً للسابق بمقتضى اتفاقية

الطائف، ولفّت على الموضوع، ويسمّيه السوريون بالغُبن التاريخي بوسائل شرعية يقبلها المجتمع الدولي، أي اعتبرت لبنان دولة مستقلة وسارت مع الشرعية الدولية لكنها في العلاقات الثنائية وفي محتويات اتفاق الطائف حاولت أن تصحح المسار التاريخي، ففي اتفاقية الطائف ومع التنصيص على بعض المقتضيات التي تبين العلاقات المميّزة للبنان مع سوريا، وفي نفس الاتفاق وقعت الإشارة إلى عقد اتفاقيات بين الدولتين، وكان من نتيجة ذلك أن وُقِّعت اتفاقية التعاون والتنسيق بين البلدين نتيجة اتفاق الطائف في 23 ماي 1991 وقعت من طرف الرئيس حافظ الأسد والرئيس إلياس الهراوي وتغطي كل الميادين للتنسيق بين الدولتين وعلى الأخص الميادين الأمنية والعسكرية، وأدواتها هو مجلس أعلى يترأسه الرئيسان، وهيئة متابعة وتنسيق وعدّة لجان : لجنة للشؤون الخارجية وأخرى للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وأخرى لشؤون الدفاع والأمن إلى غير ذلك، ووقعت عدّة اتفاقيات اقتصادية وغيرها بين البلدين، ونص فيها على إلغاء كل القوانين سواء بالنسبة للبنان أو سوريا مما يتعارض مع هذه الاتفاقيات التي أعطيت لها أولوية على القوانين الداخلية. وقد صادق البرلمان اللبناني في 27/ 1991/05 على الاتفاقية.

من قراءة سريعة لهذه الاتفاقية التي أعادت التنصيص على محتويات اتفاق الطائف يظهر أنها أكبر من عنوانها ليس فقط تعاون وإخاء، فهي معاهدة حقيقية قد تؤدي مع الزمان إلى تكوين فدرالية أو الاندماج بين الدولتين خصوصاً وأنها تعطي الإمكانيات لكل دولة لتراقب الأخرى فيما يتعلّق بالأمن إذا مس من أحد الطرفين، وأنها تشمل كل الميادين الثقافية والعسكرية والاقتصادية والسياسية وغيرها وأنها تنشئ مؤسسات قانونية لذلك، مثل المجلس الأعلى وهيئة المتابعة

والأمانة العامّة. فحياة هذه المعاهدة وما يتبعها من خطوات متوقفة على دولة مؤمنة وبصفة خاصة السلطة التشريعية، ولذلك كان لابدّ من إنشاء هذا البرلمان، وكان من اللازم أن يكون ذو توجّه عربي تنبثق عنه حكومة ذات ميول عربية وذلك أمر كان يحاربه بعض المسيحيين في لبنان. هكذا أسس هذا البرلمان بهذه الميول وصادق على هذه الاتفاقية رغم المعارضة المسيحية الجزئية، لأن هناك بعض المسيحيين من كانوا في اتفاق الطائف ومن صوتوا لصالح وثيقة الطائف باعتبارها وثيقة وطنية. وهكذا وجد في أول الأمر ما يقارب 40 ألف عسكري بوجود شرعي باعتبار أنه يكوّن قوة الدّرع العربية، وباعتبار أن الحكومة اللبنانية لها اتفاقية وهي التي تطالب ببقاء القوات السورية في لبنان، ورغم كثرة المطالبة بانسحاب القوات السورية من لبنان فإن قراءة لوثيقة اتفاق الطائف تبين ما يلي في هذا الموضوع : أن تنسحب القوات السورية بعد سنتين إلى البقاع من المصادقة على وثيقة الوفاق الوطني، وهذا تم، وانتخاب رئيس الجمهورية وهذا تمّ أيضا، وإن بقيت السلطات موزّعة كما في السابق رغم أن وثيقة الطائف تنصّ على أن البرلمان هو وطني وليس بطائفي، لكن مستقبلاً الهدف هو الوصول إلى برلمان وطني غير معتمد على الطائفية، وسحبت من رئيس الجمهورية الاختصاصات التي كانت موجودة عنده في السابق نتيجة وثيقة 43، أي أصبح كأي رئيس جمهورية آخر، وأعطيت كل السلطات إلى البرلمان الذي ينتخب رئيس الجمهورية، وتلاحظون أنه في المدّة الأخيرة أن الذي مدّد لرئيس الجمهورية هو البرلمان وليس الشعب، وتشكيل حكومة الوفاق الوطني وهذا تم، وانتخاب مجلس النواب مكون من 108 عضو على أساس النصف للمسيحيين والنصف الآخر للمسلمين وليس على الأساس السابق، وتأسيس مجلس شيوخ مستقبلاً تتمثل فيه كل العائلات الروحية ويبتّ في القضايا المصيرية وإقرار

الإصلاحات السياسية الدستورية، وهذه الكلمة الأخيرة هي التي كان يتشبّت بها بعض السوريين. بمراجعة اتفاق الطائف نجد أن من الإصلاحات السياسية الدستورية هو إلغاء الطائفية وقيام الانتخابات على ماهو معروف في الديموقراطية كلها. بعض السوريين كان يقول بأن الإصلاحات لم تتم بعد، وبالتالي فإنه بعد سنتين تبدأ الإصلاحات السياسية الدستورية، كل هذا تمّ إلا الإصلاحات. لكن آخرين كانوا يترجمون الإصلاحات الدستورية بما تم ويطالبون بالانسحاب، ثم بعد الانسحاب إلى منطقة البقاع تتفاوض الحكومتان حول كيفية إعادة انتشار القوات. وبالتالي فإن الأمر أصبح مرتبطاً بين حكومتين شرعيتين، وليس هناك أي دخل لا للجنة الثلاثية ولا لأية جهة أخرى، وهو ما عبّر عنه نائب الرئيس عبد الحليم خدام في 23 أكتوبر 1993 لصحيفة الحياة حينما قال الإنسحاب شأن سوري لبناني والحكومتان صاحبتا القرار في ضوء الميثاق الوطني ولا أحد يستطيع فرض تفسيرات غير واردة فيه.

يمكن إذن أن نجمل إلى أن وثيقة الطائف التي اعترف بها المجتمع الدولي هي صيغة انتقالية بين لبنان ذي أرجحية مسيحية ولبنان تحكمه وتسيّره الأكثرية ومن أجل ذلك عمل على تغيير قوانين الانتخابات، في أربع محافظات من أصل خمس تبدي الأغلبية المسلمة رأيها السياسي المبني في ذلك الوقت على العددية واللون الطائفي، وهكذا ستصبح الأقلية العددية في لبنان أقلية سياسية وهو الشيء الذي لم يكن في جبل لبنان من قبل.

وثانياً إذا كانت وثيقة الطائف مرحلة انتقالية إلى ما بعدها فهي مع ذلك ترسم خطوط هذا المستقبل حيث إن الإصلاحات السياسية التي تحدّثنا عنها تقود إلى إلغاء الطائفية أو إلى إلغاء التوازنات الطائفية السياسية المحكومة بغلبة

المسيحية واستبدالها بحكم تقرره الأكثرية كما هو الأمر في كل الديموقراطيات في العالم. من أجل ذلك كان من اللازم القيام ببعض الخطوات ومنها حذف المليشيات وتأليف حكومة وحدة وطنية، وانتخاب مجلس نواب جديد، الذي بالرغم من المعارضة المسيحية أجّجته أمريكا ومعها أغلب دول العالم، واعتبرته أحد نتائج اتفاق الطائف متلافية بذلك كل اشتباك سياسي مع سوريا.

ثالثاً إن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تتفهم المصالح السورية في لبنان. ورابعاً إن انتقال مراكز القرار السياسي إلى المسلمين سيؤدي إلى التطلع نحو إقامة وحدة مع سوريا ترجع الأمور إلى نصابها حسب الرأي السوري بالنسبة للأقضية الأربعة التي اغتصبت، ودائما حسب هذا الرأي، من سوريا، فالكثير من مسلمي لبنان منذ عهد قريب وإلى 1936، كانوا يعتبرون أنفسهم سوريون وليس لبنانيين منفصلين عن سوريا، ولم يقبلوا بالأمر الواقع إلا بالاستقلال كما قلت سنة 1943.

خامساً إن الميثاق الوطني لسنة 1943 وهو يضم اتفاق الطائف، خلق توافقاً مسيحيا إسلاميا نسبياً وتوجيهاً في السلطة، بحيث عدّلت وثيقة الطائف الكيان اللبناني. ومن الملاحظ أن المعارضة الإسلامية في الأول كانت ترتكز على انعدام العدل في توزيع السلطة وهو نفس الأمر الذي يقوله المسيحيون وخاصة الموارنة بالنسبة لاتفاق الطائف. إن معاهدة الإخوة لسنة 1991 جاءت تتويجاً لجهود حثيثة ومركزة قامت بها الحكومة السورية لضمان تنفيذ رؤيتها للوضع في لبنان، وقد وجدت في اتفاق الطائف التي حازت على الموافقة الدولية الأرضية القانونية الصالحة لذلك، التي عملت وبجهد كبير على ترسيخها بالوثيقة وانتزعت موافقة كل الأطراف. إن هذا التنسيق يصب في خانة واحدة هو الطريق

نحو التكامل والإلتحام بين الدولتين، تلك الوحدة التي تعتبرها سوريا طبيعية فالحكم فيها ينادي بالوحدة، وهناك عوامل قد تساعد على ذلك، فهما أقرب دولتين لبعضهما جغرافياً وتاريخياً وسياسياً، ومصلحة الغرب تتمكّن في وجود لبنان سياسياً وأمنياً مضبوط وهذا لا يحدث إلاّ بصيغة الوحدة. وبالرغم من أن وجود الجيش السوري في لبنان في ظروف غير عادية وما أدّى إليه ذلك من نظرة سلبية للسوريين وسوريا، فإن الخطوات القانونية التي تسير عليها العلاقات الثنائية بين البلدين إذا استمرّت ستؤدّي إلى هذا التلاحم، ولقد أصبحت الخطوة الأولى مقبولة نسبياً من طرف الرأي العالمي والإقليمي إذ أنها تسير بلبنان وبخطوات ثابتة نحو دولة القانون، فإنهاء المليشيات غير القانونية وجمع الأسلحة وإقفال أربع موانئ بحرية غير شرعية ومكافحة التهريب من لبنان وإتلاف عدد كبير من كميات الحشيش وإحراق نباتاته في المزارع والبقاع تهدف كلّها إلى تقديم لبنان الشرعية على المسرح الدولي وكسب مصداقية يحتاج إليها وتبيان أن الوجود السوري في لبنان هو السبيل إلى استكمال دولة القانون.

الوضعية الحالية الآن لا تلغي الاتفاقيات، ومصير هذه الاتفاقيات مرهون بنتائج الانتخابات، إذا أفرزت الانتخابات برلماناً كالبرلمان السابق فإن هذه الاتفاقيات ستُدفع إلى الأمام ربما باتفاقيات أخرى، وإلا فإن المصير مجهول.